

المرأة بين قطعيات الشريعة وتشكيكات المرجفين

أ. سامية ديببي

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية

الحمد لله والصلاة والسلام على حبيب الله محمد عليه وعلى آله وصحبه أزكى صلاة وسلام.

يكثر الحديث مؤخرا عن حقوق المرأة وحرمتها حيث يحاول البعض أن يشوهوا صورة المرأة في الإسلام ويظهروها وكأنها مسلوطة الحقوق مكسورة الجناح. فالإسلام في نظرهم فرق بين المرأة والرجل في الحقوق وجعل العلاقة بينهما تقوم على الظلم والاستبداد لا على السكن والموودة الأمر الذي يستدعي من جهة نظرهم قراءة الدين قراءة جديدة تقوم على مراعاة الحقوق التي أعطتها الاتفاقيات الدولية للمرأة ومحاوله تعديل مفهوم النصوص الشرعية "القطعية" التي تمثل الثوابت التي تعصم الأمة من التنفك كتي تتوافق مع هذه الاتفاقيات.

لكن ما السبب يا ترى؟ وهل أهمل الإسلام حقوق المرأة فعلا؟

الحقيقة أن الأمر يعود إلى أمور كثيرة منها ما يعود إلى المرأة في حد ذاتها يعود إلى قناعاتها إلى أفكارها التي اكتسبتها من مجتمعتها وهو ما صنف إما ضمن العوائق الذاتية أو العوائق الاجتماعية أو الثقافية، وكل هذا ناجم عن سوء فهم النصوص، بل وتجاوزها حتى عند فهمها.

وهذا التجاوز يحدث في جميع المجتمعات، وإن كان مضبوطا بروح الدين في المجتمع الإسلامي فإنه في مجتمعات أخرى لا يخرج عن ضوابط مادية نصحتها إحصائيات ثقيلة في قضية كالعنف ضد المرأة مثلا.

فحسب إحصائيات الشرطة الأمريكية المأخوذة من مجلة عربيات¹ سجلت:

79% من الرجال يضربون زوجاتهم ضرب يؤدي إلى عاهة، 17% منهن تستدعي

حالاتهن العناية المركزة.

بل حسب الوكالة المركزية الأمريكية للتحصن والتحقق EPT هناك زوجة

يضربها زوجها كل 18 ثانية في أمريكا، أما في فرنسا حسب نفس المجلة فهناك مليوني امرأة

معرضة للضرب ستويا كما صرحت بذلك ميشيل أندريه أمانة سر الدولة لحقوق المرأة. كما أن 60% من الشكاوى الليلية التي تتلقاها شرطة نجدة باريس هي استغاثة نساء يسيء أزواجهن معاملتهن، وفي بريطانيا 77% من الأزواج يضربون زوجاتهم دون أن يكون هناك سبب لذلك.

مثل هذه الإحصائيات وإن كانت تحتمل الخطأ إلا أنّها تدل على وجود مثل هذه الظواهر في المجتمعات المدافعة على حقوق المرأة وهذا يبين أن الرسول ﷺ حين أوصى الرجال بالنساء خيرا لم يكن الأمر اعتباطيا وإنما كان عن علم بطبيعة الرجل المؤثرة لممارسة السلطة على المرأة.

هذه إحصائيات أمريكا وأوروبا، لكن ما يال بلادنا؟ ما حال واقعا؟ هل المرأة مصانة الكرامة والحقوق؟ هل تمارس المرأة حريتها كإنسان؟ ثم حريتها كأمراة كزوجة كأم كأخت كبنّت؟ أو بشكل آخر: هل تترك المثقفة الواعية في قرية لتخرج وتتردد على المسجد بحرية؟ وبالمقابل هل تمنع من إحصار الخطب أو الماء مثلا؟ وهل يحق للزوجة أن تنصرف بحرية في بيتها دون تسلط من حماتها يفرضه عليها زوجها؟ وهل يحق للوالدة أن تطلب من ابنتها طلبا دون تدخل زوجة ابنتها بتسيير من هذا الابن؟ وهل للبنّت حرية زيارة أخت لها في الله دون رضا أخاها؟ وهل.. وهل..

ثم إن قلنا أن لبعض النساء الحرية في كل ذلك فما حدود هذه الحرية؟ هل الحرية المطلقة أو الكيت المطلق؟ إذن: فما المرجعية في ذلك كله؟ لاشك أن المرجعية إن كانت موكلة إلى الاجتهاد سنصل إلى الاختلاف قلبد وأن تكون راجعة إلى ضوابط قطعية لا محالة.

غير أن من الناس من يشكك في هذه الضوابط سواء بقصد أو دون قصد وسواء من المستشرقين أو المستعربين أو الإسلاميين أو العلمانيين بل هناك دعوة صريحة إلى تجاهلها بالكلية كما نادى بذلك جمعيات تحورية كثيرة ولعل نوال السعداوي التي تنادي بنسبة الابن إلى أمه أقرب مثال إلى أذهاننا هنا في ولاية باتنة.

فهؤلاء يرون أن الزمن قد تعدى النظر في التشريعات الإلهية، والزمن الآن للعوالمه والتحرر من كل القيود كما تحورت المجتمعات الأخرى من الكنيسة. ومن المسائل التي تثار حولها نقاش بلغ من الحدة إلى التكفير:

لباس المرأة، الميراث، القوامة، تعدد الزوجات، ضرب المرأة، شهادة المرأة، إمامة المرأة، الدية... وغيرها، نكتفي في هذا المقال بثلاثة أمثلة ونترك البقية لمقام آخر.

القضية الأولى: مسألة اللباس:

﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ بَعْضُهنَّ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلَا يَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾²

يقول ابن عاشور عن تفسير هذه الآية: "أردف أمر المؤمنين بأمر المؤمنات لأن الحكمة في الأمرين واحدة، وتصريحاً بما تقرر في أوامر الشريعة المخاطب بها الرجال من أنها تشمل النساء أيضاً"³ فأمر المولى تبارك وتعالى المؤمنات أن يعضن أبصارهن وأن يحفظن فروجهن وأن لا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها واختلف العلماء حول هذه اللفظة بين من رأى أن المقصود بها الثياب وبالتالي تشر المرأة جسدها كاملاً، ومنه من اعتبر ما ظهر هو مواضع العمل التي تخرج المرأة ياخفانها وهي الوجه والكفين والقدمين ومنهم من رأى أن حديث الرسول ﷺ بين ذلك وهما الوجه والكفين ورجح كل فريق ما قوية حجته عنده وربما ما رآه منتشرًا بكثرة في مجتمعه، ثم أمرهن المولى تبارك وتعالى بالتخمر فقال صاحباً تفسر الجلالين: "وليضربن بخمرهن على جيوبهن) أي يستون الرؤوس والأعناق والصدور بالمقانع (ولا يبدين زينتهن) الخفية وهي ما عدا الوجه والكفين (إلا لبعولتهن) جمع بعل أي زوج (أو آبائهن أو أبناء بعولتهن أو أبنائهن أو إخوانهن أو بني إخوانهن أو بني أخواتهن أو نساوتهن أو ما ملكت أيمانهن) فيجوز لهم نظره إلا ما بين السرة والركبة فيحرم نظره لغير الأزواج وخرج بنسائهن الكافرات فلا يجوز للمسلمات الكشف عن وشمل ما ملكت أيمانهن العبيد (أو التابعين) في فضول الطعام (غير) باجر صفة والنصب استثناء (أولي الإربة) أصحاب الحاجة إلى النساء (من الرجال) بأن لم ينتشر ذكر كل (أو الطفل) بمعنى الأطفال (الذين لم يظهروا) يطلعوا (على عورات النساء) للجماع فيجوز أن يبدين لهم ما عدا بين السرة والركبة (ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن) من خلخال

يتقعق (وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون) مما وقع لكم من النظر الممنوع منه ومن غيره (لعلكم تفلحون) تتحون من ذلك لقبول التوبة منه ⁴

﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾⁵

(والتقواعد من النساء) قعدن عن الحيض والولد لكبرهن (اللاتي لا يرجون نكاحا) لذلك (فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن) من الجلباب والرداء والقناع فوق الخمار (غير متبرجات) مظهرات (بزينة) حفية كقلادة وسوار وخلخال (وأن يستعففن) بأن لا يضعنها (خير لهن والله سمح) لقولكم (عليهن) بما في قلوبكم ⁶

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْرِنَهُنَّ مِنْ حَلَابِيهِنَّ ذَلِكَ آذَنِي أَنْ يُعْرِفَنَّ فَلَا يُؤْذِنَنَّ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾⁷

يقول ابن عاشور: "أتبع النهي عن أذى المؤمنات بأن أمرن باتقاء أسباب الأذى لأن من شأن المطالب السعي في تذليل وسائلها... والنساء اسم جمع للمرأة لا مفرد له من فضله... فليس المراد بالنساء هنا أزواج المؤمنين بل المراد الإناث المؤمنات، وإضافته إلى المؤمنين على معنى "من" أي النساء من المؤمنين.

التشكيكات:

هذه الآيات القرآنية التي تبين فرضية الحجاب على المرأة المسلمة كما رأينا غير أن فئة من الناس دأبت على النيل من الحجاب، بل واهجوم عليه واصفين إياه بالتخلف والرجعية وعدم مواكبة التطور الذي نشهده، والقرن الذي نحن فيه حيث أننا نعيش عصر الفضائيات والاتصالات وتلاقح الأفكار وغير ذلك من مظاهر التقدم العلمي والتكنولوجي والحجاب من خصوصيات العصور الإسلامية الأولى، لا بل من خصوصيات زوجات النبي لا غير.

بل هو سيجن يجب على المرأة أن تتحرر منه حتى تستثمر طاقاتها في مواكبة العصر ومشاركة الرجل مسيرته التقدمية نحو آفاق المدنية الحديثة.

بل أسوء من ذلك إن الذين يدعون إلى الحجاب وتبذ التبرج والسفور ينظرون إلى المرأة نظرة جسدية فلو تركوها تلبس ما تشاء لاختفت تلك النظرة، ثم هناك من اعتبره زي

خاص بطناففة دينية لبد من تفاديه كي نتقي كل إشكال يقع وهو قانون بعض الدول كفرنسا وتركيا بل وجازنا تونس.

ثم إن هناك من اعتبر الحجاب لا مستند شرعي لديه بل هو مستند على ما جاء في النوراة من نص الإجماع الحادي عشر من رسالة بولس الأول إلى أهل كورنثوس التي يقول فيها: كل امرأة تصلي أو تتبأ، ورأسها غير مغطى، تشان، إذ المرأة إن كانت لا تغطي فليقص شعرها، وإن كان قبيحا بالمرأة أن تقص أو تحلق، فلتعظ.

إن الأمر الوارد في سورة الأحزاب الآية 59 ليس أمرا لجميع النساء في جميع العصور بأن يلبس الجلابيب، ولا يستقيم تفسير النص على هذا النحو إلا في منهج فقيه بدوي من أهل القرن السابع الميلادي يريد أن يفرض جلباب والدته على مسيرة الخضارة باسم الله، والإسلام أما فيما عدا ذلك فالآية تتوجه بوضوح إلى نهي المرأة عن تسخير ثيابها في أغراض التبرج وهي فكرة لا علاقة لها بالحجاب وإنما تلزم المرأة أن تتحرر من عقدة الجارية وتكف عن اعتبار نفسها مجرد سلعة.

الحجاب رمز ديني كأي رمز عند باقي الأديان مثل الصليب عند النصارى والقنسوة عند اليهود ولا علاقة له بجوهر الإسلام.

الردود: تلك النصوص القرآنية الثابتة وهذه شبه المنكرين وبينهما حيط واحد هو المرجعية فإن كانت مرجعيتنا هي قرآنا فإننا نسلم بما ارتضاه لنا خالفنا بمنطلق التسليم بأن هذا الدين صالح لكل زمان ومكان وإن كانت المرجعية هي الواقع الذي يفرضه علينا غيرنا والذي تمثل فيه دور المتفرج لا دور الصانع المتحرك فإن النتيجة ستكون هذا بل وأكثر.

فإن الآيات القرآنية السالفة الذكر تبين أن الأمر واضح لا يحتاج إلى تأويل ولا إعمال فكر فيقول تعالى: ﴿ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن﴾ فبدأ سبحانه وتعالى ببيان أن إبداء الزينة محرم إلا ما كان ظاهرا ثم قيد سبحانه ما يظهر بوجوب تغطية الرأس بالخمار وتغطية الجيوب أيضا والجيب هو كما بين القرطبي حين قال عن تفسيرها:

«وسبب هذه الآية أن النساء كن في ذلك الزمان إذا غطين رؤوسهن بالأحرة وهي المقاع سدنتها من وراء الظهر. قال النقاش: كما يصنع النبط، فيبقى النحر والعنق والأذنان لا ستر على ذلك، فأمر الله تعالى يلي الخمار على الجيوب، وهينة ذلك أن تضرب

المرأة بخمارها على جيبها لستر صدرها¹¹. فما يظهر إذن شيء آخر عدا الرأس والعنق والصدر لعله باقي البدن؟ ولعل الأمر لا يحتاج إلى زي معين؟

كما سنقول بذلك لولا آية آخر من سورة النور تبين أن القواعد من النساء وهن كما ورد في تفسير: ابن كثير: "هن اللواتي انقطع عنهن الحيض وينسن عن الولد (اللاتي لا يرحون نكاحا) أي لم يبق لهن تشوف إلى الزوج" "بحق لهن وضع الثياب آية ثياب؛ إنما ذلك الزي الإسلامي التمييز ويضبط الأمر بعدم التبرج إذن فالقول بأن هذا الزي من تصور أعرابي بدوي مردود بل هو ثابت بالقرآن وهو أفضل حتى للعجائز وإن كان التيسر ودفع الحرج عن المسنين يقتضي التساهل فيه لديهن لكن هناك شكل متميز تمييز به المسلمة عن غيرها وهو ما ضبطته بعد ذلك الآية من سورة الأحزاب حين قال تعالى: ﴿يُذِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ فالمتقصد هو الجلابيب إذن مهما اختلفت أشكاله باختلاف البيئات ووظيفته هي بالإضافة إلى التستر التميز بغرض راق هو صون الكرامة والعفة ودفع الأذية التي تلحق المترجات في الشارع أليست هذه بالله عليكم حقيقة؟

يقول القرطبي عن الجلابيب: "والصحيح أنه الثوب الذي يستر جميع البدن... فأمر الله سبحانه وتعالى جميع النساء بالستر وأن ذلك لا يكون إلا بما لا يصف جلدتها"¹² فالأمر عام لجميع النسوة سواء كن زوجات النبي أو بناته أو نساء المؤمنين كافة ولو لم يأت هذا الأمر الأخير لوجب من باب القدوة بنساء سيد البشر حبيب الله ﷺ، هذا عن الشبهات المتعلقة بانكار نصوص في المسألة أما ما كان نظرة عامة حول الموضوع كوصفه بالتخلف والرجعية، فإن الأمر منتف بمجرد إعمال العقل السليم فلا علاقة بين اللباس وبين التخلف بدليل عدم توصل كثير من العري إلى التقدم المشهود وجارتنا مثال واقعي على ذلك وأما ما كان من اتهام الطرف الداعي إلى الاحتشام بأن نظراته جسدية فالحقيقة تكذيبه فما يحدث في المجتمعات التي تلبس فيها المرأة ما تشاء عكس ما يدعون إليه وما حوادث الاعتداء على أعراض النساء إلا دليل حي وعلى تسليم هذا الأمر جدلا فإن النتيجة هي المطالبة بالزواج المثلي.

نقول في ختام هذه المسألة إن الحجاب معين للمرأة للمحافظة على عفتها وحياتها وقد أقر بذلك من ذاق التبرج وعاش الانحلال فتقول صحفية أمريكية تدعى هيليسيان

ستاستيري بعد أن أمضت في إحدى العواصم العربية عدة أسابيع وعادت إلى بلدها : " إن المجتمع العربي كامل وسليم ومن الخلق بهذا المجتمع أن يتمسك بتقاليده التي تقيد الفتاة والشباب في حدود المعقول ، وهذا المجتمع يختلف عن المجتمع الأوربي والأمريكي ، فعندهم أخلاق موروثه تحتم تقيد المرأة وتحتم احترام الأب والام وتحتم أكثر من ذلك عدم الإباحية العربية. التي تحدم اليوم المجتمع والأسرة في أوروبا وأمريكا. " ¹¹

القضية الثانية: مسألة القوامة:

ومن المسائل التي تثار حولها جدل كثير، والتي تعتبر أساس العلاقة بين الرجل والمرأة مسألة القوامة قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِما أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ ¹².

والقوامة هي: من القيام وتعني قضاء الحوائج المختلفة ¹³ يقول القرطبي عن معناها: قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ أي يقومون بالنفقة عليهم والذب عنهم ¹⁴

وقال عنها محمد عماره هي: "الرياسة التي يتصرف فيها الموروس بإرادته واختياره" ¹⁵ وتشكيكات المعارضين، إن دعاة التحرر يرفضون مبدأ القوامة أصلاً إذ المساواة بين الرجل والمرأة تفرض أن يستقل كل فرد بتدبير أموره وإعالة نفسه فلا سلطة للرجل على المرأة، ولا تفصيل للرجل على المرأة فقط لكونه رجل وهذا الرقص المطلق مني على رئاسة الاستبداد والاستعباد والظلم التي مارسها الرجل على المرأة إلتصيح الخداء - التعسف في الطلاق} بسبب اعتقاده بأن ذلك حق مكتسب بالشروع، وهذه الأفكار لم نأت من العدم فإذا تصفحنا كتب التفسير نجد الكثير مما يشجع على ذلك بل لما يعد المرأة سقيهة ويجب الحجر عليها كما هو عند الطبري مثلاً، ونجد ابن كثير يقول عن تفسير آية القوامة: يقول تعالى ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ أي الرجل قيم على المرأة أي هو رئيسها وكبيرها وإحكام عليها وموذيها إذا اعوجت ﴿بما فضل الله بعضهم على بعض﴾ أي لأن الرجال أفضل من النساء والرجل خير من المرأة ولهذا كانت النبوة محتصة بالرجال وكذلك الملك الأعظم لقوله صلى الله عليه وسلم "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" رواه البخاري من حديث عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبيه وكذا منصب القضاء وغير ذلك "وبما أنفقوا من أموالهم" أي من المهور والنفقات والكلف التي أوجها الله عليهم فمن في كتابه وستة نبيه ﷺ فالرجل أفضل من المرأة في نفسه وله الفضل عليها والإفضال فناسب أن يكون قيما عليها

كما قال الله تعالى "وللرجال عليهن درجة" الآية وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس الرجال قوامون على النساء يعني أمراء عليهن أي تطيعه فيما أمرها الله به من طاعته وطاعته أن تكون محسنة لأهله حافظة لماله¹⁶.

وفي تفسير الخلالين نجد: "الرجال قوامون" مسلطون "على النساء" يؤدبون ويأخذون على أيديهن "بما فضل الله بعضهم على بعض" أي بتفضيله لهم عليهن بالعلم والعقل والولاية وغير ذلك "وبما اتفقوا" عليهن من أموالم¹⁷.

في حين نشأ اتجاه آخر يربط القوامة بالإنفاق <محمد شحرور> فالآية يست أن القوامة بالافضلية التي تكون بين النساء والرجال من الجهتين إذ لم يقل سبحانه وتعالى بما فضل بعضهم على بعضين وإنما قال بعضهم على بعض أي نساء ورجال من هذه الجهة ونساء ورجال من الطرف الآخر أضاف الأفضلية بتعايير القدرة والعقل وغيرها من المعايير الإنسانية المختلفة سواء أكان رجلا أو امرأة. فيبقى الإنفاق معيار آخر للقوامة ومنه من كان منقفا من رجل أو امرأة كان له القوامة.

الرمود: كل هذا مردود بالشرع وبآلية المستدل بها أيضا. فالحياة مبنية على السكينة والموودة والرحمة قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾¹⁸ فلا ظلم ولا استعباد بل الحياة بين الزوجين أساسها تواد وتراحم وانسجام كلي كل يقوم بما يقدر عليه وكل أمرهم شورى بينهم في الصغيرة والكبيرة بل حتى في حال الطلاق يبقى مبدأ الشورى فيما يتعلق بتربية الأولاد بدأ بالرضاع.

فكل ما ينجم من تصور للحياة بأنها استعباد وخط من قيمة المرأة وظلم لها إنما هو نتيجة تشدد علمائنا الأجلاء في إطلاق الأحكام بعمومها دون تمحيص وتفريق بين من كانت عاتلة وعاقلة تحمل رسالة وتطمح للقيام بأعباء الاستحلاف وبين من لا يمثل همها في الحياة إلا المتع والزينة الآنية التي ليس وراءها أي هدف مهملة في ذلك حتى أطفائها. ولكن في النهاية هنه وتلك هي التي تربي الرجل فتكون هذا وذاك.

كما لا نغفل دور تصرفات بعض المسلمين المنافية لروح التعاطف والتراحم بين المسلمين عامة وبين الزوجين على الخصوص فإن كلف المولى تعالى الرجل بالقيادة فعليه أن يتقن ذلك محققا للسكينة والاطمئنان لا فارضا بالعصى منعندا للمثقة والامتهان.

غير أن خالفنا لم يترك الأمر على إطلاقه بل ضغطه بكيفية تتماشى وطبيعة المجتمع المسلم الذي يسمح للرجل أن يتزوج الكتابية ويتزوج المسلمة فله القوامة في الأسرة أي له المسؤولية المباشرة في الأسرة بأن يختار حينما يقع الاختلاف بعد التشاور فالعبء ثقيل وهو تكليف أكثر منه تشریف، كما أن وجود مسؤولين في الأسرة لا يستقيم إذ يفسد الأمر ويغرق السفينة ويورث الضياع:

فالإسلام لم يحقر المرأة وإنما كرمها وكفل لها من ينفق عليها ويحميها، فأعطى الرجل حق القوامة ليسنى قيامه بهذا الدور على أكمل وجه.

ويقول القرطبي ما تفهم منه معنى المبالغة في الحفاظ على المرأة: " وقوام فعال للمبالغة من القيام على الشيء والاستبداد بالنظر فيه وحفظه بالاجتهاد فقيام الرجل على النساء هو على هذا الحد"¹⁹.

فالقوامة ليس المقصود منها تفضيل الرجل على المرأة أو إلغاء العدالة بينهما بل المقصود منها استمرار الحياة بطريقة أفضل بعد تقاسم المهام على أساس الاستعدادات والمؤهلات في جو من العلاقات الطيبة الرضوية المتعاونة، ولكن محدد هذه الاستعدادات والمؤهلات لكل دور هو خالق الطرفين الخبير بخبايا نفسيهما العليم بمحدود طاقتهما أفلا ترضى بما اختاره لنا.

مسألة الضرب: التي أثارَت ضجة كبيرة في الآونة الأخيرة وما قصة الإمام الجزائري في فرنسا إلا خير دليل على ذلك، يقول تعالى في تكملة الآية³⁴ من سورة النساء: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَخْزُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاصْرَبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾²⁰

الآية الكريمة تدرجت في معاملة الزوجة الناشز مع اختلاف في معنى النشوز منذ بدأ ظهور علامات النشوز إلى الإصرار عليه بالموعظة الحسنة فإن لم تنصت انتقل إلى المجران ثم بعدها إلى الضرب.

التشكيكات

- من علامات التخلف الحضاري اللجوء إلى الضرب كوسيلة لحل الخلاف.

- من مظاهر الظلم المسلط على المرأة ضربها ضمن تقنين بغطاء شرعي.

- المعاهدات الدولية أتمت أمر ضرب النساء وما ذاك إلا مظهر من مظاهر رجعية المسلمين.

- كيف يحق للزوج أن يضرب زوجته متى شاء وكيفما شاء ثم يطلب من الزوجة التذلل والاعتذار

الردود: ومن المختلين من حاول التقريب بنظرة جديدة في النص خروجاً من الإشكالات فحمل لفظ الضرب في الآية القرآنية لا على معنى التأديب الجسدي بل يحمل على معنى المفارقة وترك دار الزوجية كما قال بذلك عبد الحميد أحمد أبو سليمان²¹ مستنداً إلى ما قام به صلى الله عليه وسلم مع نسائه إلا أننا نقول: قال عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع: " ألا واستوصوا بالنساء خيراً فإنما هن عوانٌ عندكم ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك إلا أن يأتين بفاحشة مبينة . فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً ، إلا أن لكم على نساءكم حقاً ولنساءكم عليكم حقاً فأما حقكم على نساءكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم من تكرهون ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن "

والملاحظ أن هؤلاء الأشخاص تحت شعار إنسانية المرأة وكرامتها يأخذون من الآية ما يريدون فقط وهي كلمة الضرب وينسبون التسلسل الذي ورد في الآية حيث ورد في البداية عدحٌ للمرأة المؤمنة المحافظة لحدود الزوج ومن ثمّ ورد ذكر الناشز ، فالكلام إذاً يتعلق بنوع خاص من النساء وليس كل النساء ، والمعروف أن طبائع الناس تختلف من شخص لآخر وما ينفع الواحد لا ينفع الثاني. ومن عدالة الإسلام أنه أورد العلاج لكل حالة من الحالات ، فما دام يوجد في هذا العالم امرأة من ألف امرأة تصلحها هذه العقوبة فالشريعة التي يفوقها هذا الغرض شريعة غير تامة ، لأنها بذلك تؤثر هدم الأسرة على هذا الإجراء وهذا ليس شأنه شريعة الإسلام المتولدة من عند الله.

والمواقع أن التأديب لأرباب الشذوذ والانحراف الذين لا تنفع فيهم الموعظة ولا الحجر أمر تدعو إليه القنطرة ويقضي به نظام المجتمع ، وقد وكلته الطبيعة من الأبناء إلى الآباء كما وكلته من الأمم إلى الحكام ولولاه لما بقيت أسرة ولا صلحت أمة. وما كانت الحروب المادية التي عمادها الحديد والنار بين الأمم المتحضرة الآن إلا نوعاً من هذا التأديب في نظر

المجاهدين وفي تقدير الشرائع لظاهرة الحرب والقتال. قال تعالى: ﴿فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تغي حتى تنفي، إلى أمر الله﴾.

إضافة إلى ذلك فإن الضرب الوارد في الآية مشروط بكونه ضرباً غير مبرح وقد فسروا المقسرون الضرب غير المبرح بأنه ضرب غير شديد ولا شاق، ولا يكون الضرب كذلك إلا إذا كان خفيفاً وبآلة خفيفة. كالسواك ونحوه.

ولا يكون المقصد من هذا الضرب الإيلام وإطفاء العيظ ولكن التأديب والإصلاح والتفويج والعلاج ومعنى انفي ذلك انتفى الغرض من الضرب، والمفترض أن التي تتلقى الضرب امرأة ناشرة، لم تنفع معها الموعظة والمحجر. لذلك جاء الضرب الخفيف علاجاً لتفادي الطلاق. خاصة أن نشوز بعض النساء يكون عن غير وعي وإدراك لعواقب خراب البيوت وتفتت الأسرة.

إن سعي بعض الداعي لإبطال مفعول آية الضرب تحت حجة المساواة لن يقيد في إيقاف عملية الضرب إذ إن المرأة ستبقى تُضرب خفية كما يحصل في دول العالم الغربي الخافئ بالقوانين المشربة التي تمنع الضرب. ونشر إحدى الدراسات الأميركية التي أجريت عام 1987 إلى أن 79% من الرجال يقومون بضرب النساء ... (هذا عام 87 فكيف النسبة اليوم) ويقدر عدد النساء اللواتي يُضربن في بيوتهن كل عام بستة ملايين امرأة 22. فإذا كان هذا العدد في تزايد في تلك الدول التي تحرم الضرب، فلماذا لا يوجد في بيئاتنا الإسلامية هذا العدد مع أن شريعتنا تبيح الضرب؟ ليس لأن قاعدة السكن والمودة هي الأساس بينما العظة والمهجران والضرب هي حالات شاذة تُقدَّر بضوابطها وكما قال تعالى في نهاية الآية: ﴿فإن أطعكم فليس لكم عليهن سيلاً﴾.

ونقول في الختام إن الإسلام لم يهمل حقوق المرأة ولكن الإشكال الحقيقي هو في طريقة فهم النصوص لا في النصوص، بل والتجاوز حتى حين فهمها فالإشكال إذن في المسلمين لا في الإسلام. فإذا أردنا الإصلاح للمجتمع بدأنا بأنفسنا فال تعالى: ﴿إن الله لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾²³ بإصلاح أفكارنا وبالتسليم بشرايتنا وإن كانت على غير ما يتبعه أهواؤنا.²⁴

- 1 - مجلة عربيات www.arabiat.com. حقوق المرأة في الإسلام.
- 2 - النور 31
- 3 - ابن عاشور: التحرير والتنوير 18/ 205. دار سحون للنشر والتوزيع تونس د.ت.
- 4 - الجلالين: جلال الدين بن أحمد الخلي و جلال الدين السيوطي: تفسير الجلالين ص 203 قدم له وراجع عمروان سوار. دار المعرفة بيروت - لبنان ط: 1418هـ - 1997م.
- 5 - النور 60
- 6 - تفسير الجلالين نفسه.
- 7 - الأحراس 59
- 8 - القرطبي: الجامع لاحكام القرآن، 12/ 135. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط: 1408هـ - 1988م
- 9 - ابن كثير: تفسير القرآن العظيم 5/ 125. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 1400/2هـ - 1980م
- 10 - القرطبي: تفسيره 12/ 152.
- 11 - خالد حسن: احجاب عبادة 14. دار الوطن للنشر والتوزيع الرياض ط: 1/ 1999م.
- 12 - سورة النساء 34
- 13 - ابن عاشور: التحرير والتنوير 4/ 137.
- 14 - القرطبي: تفسير القرطبي 5/ 110.
- 15 - محمد عنارة
- 16 - ابن كثير: تفسير ابن كثير 2/ 276.
- 17 - الجلالين: تفسير الجلالين 102.
- 18 - الروم 21
- 19 - القرطبي: تفسير القرطبي 5/ 110-111.
- 20 - النساء 34
- 21 - صوب المرأة وسيلة حل الخلافات الزوجية
- 22 - كيف تودب الزوجة لآحمد كفتارو www.kuftaro.org و www.saaid.net.
- 23 - الرعد 11
- 24 - يمكن العودة إلى مراجع كثيرة في الموضوع منها: لغات تفسيرية في القرآن الكريم لعبد الحميد محمد الفاشي و أثر العرف في فهم النصوص فضائيا المرأة أمودجا لرقية طه جابر العلواني ودور المرأة في عصر الرسالة لعبد الحليم أبو شقة ونداء للنحس اللطيف محمد رشيد رضا وغيرها...